

المجالس المحلية . . . والمجالس الادارية

مدى سلامة الجهاز الإداري ، وعلى السلطة التي تشرف عليه ، وهي السلطة التنفيذية إلا إذا كان ذلك في ظل نظام نيابي ، أى أن يكون هناك مجالس نيابي تنتخبه الأمة وتكل إليه أمر هذه المراقبة نيابة عنها ، لأنها أعطته حق هذه المراقبة بتعبيرها عن ذلك بانتخابه .

والمجالس المحلية عادة ، تقوم في كل مدينة أو منطقة معينة من القطر ، ينتخبها أهل المدينة أو المنطقة لتولى الأمور الإدارية فيما يتعلق بالبلدية والصحة والتعليم ، إلى غير ذلك مما يهم المدينة أو المنطقة التي شكلت فيها . وهي لهذا سُميت بهذا الاسم لاهتمامها بشئون الحبل أو المكان الذي انتخبت له . ولا يتعدى أمرها إلى مدينة أو منطقة أو محل آخر ليست داخله في حدود سلطته ، إذ أن المدن والمناطق والمحال الأخرى لها مجالسها التي تماثله ترى شئونها ، ويقوم بجانب المجالس المحلية مجالس أخرى صغيرة تعاونها في مهمتها .

وهذه المجالس مهما تعددت واختلفت ترتبط في آخر الأمر بالسلطة الإدارية أو التنفيذية (الحكومة) التي تشرف على سير النظام فيها . ولهذا المجالس ميزانياتها التي تمدّها بها الحكومة المركزية ، وضرائبها المحلية التي تفرضها على سكان مناطقها ، في حدود مرسومة ، نظير بعض الخدمات . ولها جميعاً نظام انتخابي يكفله قانون خاص يُوضع لمثل هذا الأمر ، ويتولى رئاسة المجلس المحلي رئيس المنطقة كلها ، وهو ما يُدعى في بعض البلاد بالمصرف وفي البعض الآخر بالمدير أو المحافظ .

وإذا أردنا أن نطبق مثل هذا النظام على بلادنا (الكويت) رأينا أن الأمر يختلف كل الاختلاف ، لأن صغر مساحة البلاد ، وقلة عدد السكان يحولان دون ذلك . يضاف إلى ذلك أن النظام الإداري في الكويت يختلف كثيراً عنه في البلاد الأخرى ، مما يوحي لكل

. . . وأخيراً وردت إلينا الأنباء من الوطن بأن سمو الأمير المعظم أصدر أمره الكريم بحل المجالس الثلاثة ، وهي المعارف والبلدية والصحة ، وأصدر أمره الكريم كذلك بأن يكون اختيار مجالس أخرى تحل محلها بطريق الانتخاب ، أى أن ينتخب الشعب الكويتي ممثلين في هذه المجالس الثلاثة . وقد تم الانتخاب وظهرت النتائج معلنة أسماء من فازوا في هذا الانتخاب ، وكانت حال المجالس التي حلت ، وأجريت الانتخابات على أثر حلها ، تختلف عن الأخيرة من حيث التشكيل ، إذ اختير حينذاك أعضاؤها بطريق التعيين ، تمشياً مع ظروف وأحوال استدعت السير في هذا الطريق .

وقد عرفت الكويت أول ما عرفت من هذه المجالس ، مجلس البلدية الذي تشكل عام ١٩٣٤ ثم تلاه مجلس المعارف عام ١٩٣٦ . وفي عام ١٩٤٢ تقريباً تم تشكيل مجلس الصحة . وكان أمر اختيار الأعضاء في مجلسي البلدية والمعارف يتم بطريق الانتخاب ، أى إن الانتخاب كان سابقة أرسيت قواعدها منذ إنشاء هذين المجلسين . وسار المجلسان على هذا النحو حتى أوائل عام ١٩٣٩ . وكان أمر الشئون الصحية مُلحقاً بدائرة المالية منذ أصبح للحكومة مستشفيات تشرف عليها ، أى منذ عام ١٩٣٧ على وجه التقريب . ولما اتسع أمرها ، دعت الأحوال إلى إنشاء دائرة خاصة لها ، وإنشاء مجلس يشرف على شئون هذه الدائرة عام ١٩٤٢ ، نظراً لما لها من الأهمية الكبيرة في الإشراف على النظام الصحي في البلاد .

على أن مثل هذه المجالس في النظام الإداري القانوني تُدعى بالمجالس المحلية ولا يقوم النظام الإداري إلا إذا كانت هناك سلطة إدارية (أى سلطة تنفيذية) تشرف على وضع أسسه وتنظيمه . ولا يكون الحكم سليماً على

هذه التسمية بعض الشيء ، أنه جعل أمر اختيارها بطريق الانتخاب حتى يُعطى الناخبون حرية اختيار الأشخاص الذين يمثلونهم ، نظراً لقدرتهم على إدارة شئون الجهة التي انتخبوا لها .

على أن الانتخاب إذا كان وسيلة لاختيار أعضاء هذه المجالس ، فلا بد من أن يكمل هذا المعنى بتحديد مدة معينة لهذه المجالس ، لأن الانتخاب هو الكاشف لسلامة النظام الذي تسير عليه دائرة معينة ، وصلاحيه الأعضاء الذين انتخبوا لها . وإذا لم تحدد حياة المجالس بمدة ، فمعنى ذلك أن المقتخبين تركت لهم حرية انتخابهم لأعضائها بطريق الاختيار ، ومن ثم سلبت منهم حرية الحكم على صلاحيتهم بطريق الإبقاء على هذه المجالس بدون انتهاء . وهذا الأمر لا يكون إلا إذا

وضع له نظام خاص يحدد مدة المجلس حتى يكون الناخب حساساً في تتبع أعمال هذه المجالس استعداداً لحكمه عليها ، عند إجراء انتخابات جديدة . على أن هذه المجالس على حداثة نشأتها ، وقصر مدة هذا النظام

الذي قام في الكويت ، وعمره لم يتجاوز العشرين سنة ، أثبتت فهم أهل الكويت وإدراكهم وقدرتهم على التنظيم .

وإن الكويت ، وقد اختارت مجالسها الجديدة ، نبعت بالشكر إلى مجالسها القديمة لما أدته من خدمات ، وندعوا الله سائلين منه التوفيق والسداد لمجالسها الجديدة . ونتوجه بالإكبار والإجلال والتقدير لعاهل البلاد الأمير المعظم لما يسديه في كل حين من نصح وإرشاد ، وما يرسم من سبيل لخير الكويت والكويتيين .

قاسم مساري

ناظر إلى النظام الإداري المتبع في تشكيل المجالس في الكويت ، أنه أسلم في التطبيق بالنسبة لها .

على أنه بالرغم من ذلك كله فإن النظام الإداري الآن في الكويت قابل للتوسع والتنسيق وتوسيع الاختصاص ولكن على أساس من النظام القانوني المرن الذي لا يؤثر في الأساس الأصيل له ، بل تتسع أطرافه وتشمل كل النواحي بحيث يبقى الأساس سليماً مكيناً ، وهذا يكفل للمجالس القائمة أو التي تقوم مستقبلاً أن تنفذ سياستها التنظيمية في يسر وسهولة ، وأن تتعاون فيما بينها في الأمور التي تتماثل في جوانب الغرض والاختصاص .

وإذا أردنا أن نطلق اسماً على النظام الذي تقوم عليه مجالسنا في الكويت ، يقتضينا ذلك إلى الموازنة بين أمرين هما :

هل المجالس القائمة في الكويت مجالس محلية أم مجالس إدارية ؟ : فإذا قيل بأنها مجالس محلية ، وجب الأمر أن تكون هناك سلطة إدارية (تنفيذية) تشرف عليه ، وهذه لا يقوم مثلها في الكويت كما عللنا سابقاً .

وإذا قيل بأنه نظام إداري ، فمعنى ذلك أن هذه المجالس تشبه في شكلها وموضوعها السلطة التنفيذية (أي مجلس الوزراء) وإن انعدمت فيها المسؤولية الوزارية لأن المسؤولية الوزارية لا تتوافر إلا بوجود النظام النيابي ، إذ أن مسؤولية الوزارة تكون أمام المجلس النيابي في الأنظمة النيابية .

ولكن ندعونا الحال إلى تسميتها بالمجالس الإدارية تجاوزاً ، مع اعتقاد وجود السلطة التنفيذية متداخلة في هذا المعنى ، بمعنى أن هذه المجالس وُكِّلَ إليها إدارة شأن من شؤون البلاد تحت مسؤوليتها ، وبما يعزز سلامة